فالح عبد الجبار

المجتمع المدني

في عراق ما بعد الحرب



فالح عبد الجبار

المجتمع المدني

في عراق ما بعد الحرب



معهد الدراسات الاستراتيجية

منشورات : معهد الدراسات الاستراتيجية
الكتاب : المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب
المؤلف : فالح عبدالجبار
ترجمة: هبة قبلان
مراجعة الترجمة: معهد الدراسات الاستراتيجية
التحرير والاشراف اللغوي : حسين بن حمزة
تنضيد وتنفيذ : علي حمدان
الطباعة : الفرات للنشر والتوزيع
تصميم الغلاف : جبران مصطفى
الطبعة : الأولى ٢٠٠٦ بغداد ـ بيروت

تمهيد

يدرس هذا التقرير مؤسسات المجتمع المدني واتحاداته وروابطه في عراق ما بعد الحرب، فيُقدِّم في جزئه الأوَّل مراجعة شاملة عن مفهوم «المجتمع المدني» و كيفية تطوره تاريخياً.

ولسوف نرى أن هذا المفهوم يعبر عن واقع معقَّد، مركب من بُنى ومجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية متداخلة.

ويتناول التقرير بعد ذلك، في القسم الثاني، لمحة وجيزة عن أصول المجتمع المدني في العراق وكيفية تدميره. واستنادا إلى هذه الخلفية من المفاهيم المجردة والوقائع الملموسة، يحلِّل التقرير بدايات نهوض المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب.

منشورات : معهد الدراسات الاستراتيجية
الكتاب : المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب
المؤلف : فالح عبدالجبار
ترجمة: هبة قبلان
مراجعة الترجمة: معهد الدراسات الاستراتيجية
التحرير والاشراف اللغوي : حسين بن حمزة
تنضيد وتنفيذ : علي حمدان
الطباعة : الفرات للنشر والتوزيع
تصميم الغلاف : جبران مصطفى
الطبعة : الأولى ٢٠٠٦ بغداد ـ بيروت

تمهيد

يدرس هذا التقرير مؤسسات المجتمع المدني واتحاداته وروابطه في عراق ما بعد الحرب، فيُقدِّم في جزئه الأوَّل مراجعة شاملة عن مفهوم «المجتمع المدني» و كيفية تطوره تاريخياً.

ولسوف نرى أن هذا المفهوم يعبر عن واقع معقَّد، مركب من بُنى ومجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية متداخلة.

ويتناول التقرير بعد ذلك، في القسم الثاني، لمحة وجيزة عن أصول المجتمع المدني في العراق وكيفية تدميره. واستنادا إلى هذه الخلفية من المفاهيم المجردة والوقائع الملموسة، يحلِّل التقرير بدايات نهوض المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب.

الفصل الأول

ماهية المجتمع المدني: ما هو، وما ليس هو

ثمة اختزال شائع لمفهوم المجتمع المدني ينزل به إلى حدود ضيِّقة ومحدودة جداً تقتصر على ما يعرف بـ الاتحادات والجمعيات الأهلية أو المدنية، بل إن البعض يحيله إلى ما هو أضيق من ذلك، فيختزله إلى «المنظمات غير الحكومية". وغالباً ما ترتكز دوائر الأمم المتحدة والأمم الغربية المانحة ووكالات المساعدة الدولية على مثل هذه المفاهيم المختزلة. وتعود جذور هذا المفهوم الضيق، المختزل إلى المدرسة الأميركية التي تستمدّ معظم دعائمها النظرية من تفسير محدد جداً صاغه أليكسي دي توكفيل عن المجتمع المدني Alexis De Tocqueville في كتابه: «الديموقراطية في أميركا»- Democracy in America- وهو عمل كلاسيكيّ يصف الاتحادات الطوعية القاعدية في مجتمعات المدن الأميركية التي مارست الديموقراطية المباشرة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. و يرى توكفيل أن الاتحادات الطوعيةvoluntary associations هي روح المجتمع المدني وجسده.

لا شكَّ في أنَّ المنظمات غير الحكومية NGOs هي جزء مهم من

المجتمع المدني، كذلك الأمر بالنسبة إلى الروابط الطوعية المدنية الأوسع نطاقاً. لكنَّ مفهوم المجتمع المدني يتعدى هذه الروابط، فهو يشير إلى ذلك ويتضمن في ثناياه بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة ومتعدِّدة المستويات، تنشأ وتتطوّر وتنضج كمجموعة من المؤسسات والبنى الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

لقد اقتضى المجتمع المدني ثلاثة قرون (من القرن السابع عشر حتى القرن العشرين) ليصل إلى ما نعرفه عنه اليوم من نضج. وخلال هذه القرون الثلاثة، قام مفكرون مختلفون من بلدان مختلفة في أوقات مختلفة بتحليل أوجه أو مظاهر مختلفة من المجتمع المدني في مجرى تطوره. إنَّ هذه الأفكار المتعدِّدة، وإن كانت مختلفة في الظاهر، هي في الحقيقة متواصلة في ما بينها. وهذا التواصل يُظهر أنَّ ما يدرسه كل مفكر إنما هو في الواقع وجه أو مظهر من أوجه أو مظاهرمتعددة من كلّ واحد مركب و معقَّد هو المجتمع . من هنا، فإنَّ هذه التصورات النظرية ليست ألاعيب أو بهلوانيات أكاديمية، بل هي دراسات عميقة لبواطن هذه الظاهرة التي نسميها المجتمع المدني المتطور والمعقد. وهذه الدراسات تساعد على إضاءة الظاهرة المعنية بالنسبة إلى الأطراف المعنيّة بدراستها، سواء كانت محلية أم عالمية.

برز خلال العقد الأخير اهتمام استثنائي بمفهوم المجتمع المدني (CIVIL SOCIETY BURGERLICHE GESSELSCHAFT) في العالم عموماً والعالم العربي أيضاً.

يصعب حصر الكتابات الغربية في هذا الباب، لكن يكفي التذكير بدعوات جون كين إلى إقامة مجتمع مدني عالمي، وبروز دراسات وحركات تدعو إلى مجتمع مدني في أميركا اللاتينية وأفريقيا.

وتتخذ معظم الدراسات طابعاً سياسياً يتكئ على فهم تاريخي أو نظري بضع مفهوم المجتمع المدني في تضاد مع الدولة، وتعبيراً عن هيمنة الأخيرة ورغبة الفكاك من أسر هذه الهيمنة.

ويبدو أن سعة الاهتمام الجاد، وغير الجاد أيضاً، تأتي من تحول حضاري كبير، انهيار عالم قديم بمثله وأقانيمه ومفاهيمه، ومقولاته الفلسفية، فالدولة الشمولية/ الإشتراكية تقوَّضت فيما الدولة الليبرالية / الرأسمالية تتعرض لمسألة عسيرة تهزها هزاً.

هذا التحول يخلِّف وراءه ما يعادل الفراغ. ويبدو أن شيوع فكرة المجتمع المدني في لغة النظر والممارسة (فلسفة وسياسة) بهذه السعة، وعلى هذا القدر من تنوع المشارب الفكرية (من أقصى المادية إلى أقصى المثالية، ومن الفكر الإطلاقي إلى الفكر النسبي، ومن المدرسة التعاونية ـ الجماعية إلى المدرسة الليبرالية ـ الفردية) إنما يومئ إلى الحاجة لملء الفراغ في حقبة توديع ماضٍ كان، وانتظار مستقبل لم يأتِ بعد.

في هذه النقلة يبدو عالمنا العربي آخر القادمين حتى بالقياس إلى قارتي أفريقيا وأميركا اللاتينية. مع ذلك ثمة بدايات جلية تشير إلى الاهتمام بموضوعة المجتمع المدني.

لنترك الحاجة الروحية أو الذهنية إلى مفهوم ما، ولننعم النظر بالمفهوم ذاته. ليست فكرة المجتمع المدني، كمفهوم أو كنظام مقولات، صورة شاملة، أو مقولة عامة، بل هي مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي، متغير في الزمان، وجود يمكن تلمس قسماته العامة.

وبهذه الصفة يكتسب المفهوم الملامح والتلاوين التاريخية كما يتميز بخصوصية في حقبتنا الراهنة.

لن ندخل في اللبس الأيديولوجي للمفهوم الآن، أي الأوهام والالتباسات العالقة به أو المعلقة عليه، كما لن ندخل في الوظائف الأيديولوجية التي يمكن لهذا المفهوم أن يستثمر لأجلها. فأي مفهوم يمكن أن تكون له في عالم السياسة وظيفة تتخطى قيمته الابستمولوجية. يصح هذا على المفاهيم الروحانية المنزهة عن أدران المصالح اليومية، كما يصح على المفاهيم الدنيوية الغارقة في هذه الأدران. سنكتفي بلمحةعن تاريخ المفهوم وشروط تغيره.

مرت فكرة المجتمع المدني برحلة تبلور مديدة منذ بروزها بهيئة نطف في فكر الفيلسوف الانجليزي هوبز (١٦٥١) وجون لوك (١٦٩١) أو بصورة ناضجة في فكر روسو (القرن الثامن عشر)، أو أكثر نضجاً في فلسفة الحق لهيغل (١٨٢٠ فما بعد).

حاول الثلاثة الأوائل تفسير التاريخ السياسي البشري على أساس ثنائية الحال الطبيعية (أي حالة الفطرة) والحالة المدنية، الحال الطبيعية (حالة الفطرة) في وضع البساطة، حيث لا روابط سياسية ولا دولة، لكنها تتميز بحرب الجميع ضد الجميع (كما عند هوبز)، أو بالعكس حالة وئام إنساني شامل (كما عند روسو).

الانتقال إلى المجتمع المدني ناجم عن احتدام التعارضات في قلب الحالة الطبيعية، تعارضات حق الملكية، وحق الحياة وحق صيانتهما.

يرتكز المجتمع المدني في هذا التصور على نوع من الاتفاق أو العقد الإجتماعي، أي اتفاق بين أفراد المجتمع على الانتظام في دولة. إن الاتفاق أقرب إلى روح التبادل التجاري، بل إن صورته مستمدة من النشاط المركنتلي ذاته.

حسب هذه «المبادلة »يتنازل الأفراد طوعاً (أو هكذا يفترض) عن حقهم في حماية الحياة والملكية الخاصة والقانون...الخ، إلى طرف ثالث هو حامل السيادة (SOVEREIGN)، سيّان إن كان فرداً أم هيئة، (هوبز «اللوياثان»)، (لوك «أطروحتان في الحكم»)، أو أن يكون هذا الطرف الثالث: الإرادة العامة التي ينبغي أن تتشيأ في قوام سياسي آخر المطاف (روسو «العقد الاجتماعي»).

المجتمع المدني، على هذا، وحسب صياغته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي.

وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني، في فكر القرن الثامن عشر، هو المجتمع المنظم سياسياً، أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه، كل يضم المجتمع والدولة معاً.

وبصرف النظر عن ماهية «الحالة الطبيعية «أي حالة الفطرة، أهي أسطورة أم واقع، فإنها كانت تخدم بمثابة مخطط تبسيطي وتوضيحي، يقيم الدولة، في الغرب، على أساس دنيوي (التعاقد بين البشر)، ملغياً المفهوم القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي.

غير أن مفهوم المجتمع المدني كضد للفوضى، وضد للحكم بالحق الإلهي، وجماع وحدة الدولة والمجتمع، سرعان ما تعرض للتمايز التحليلي. وشق هذا التمايز طريقه إلى هذا الكيان الموحد فاصلاً بين العنصرين الأساسيين المكونين له، أي تمييز الدولة عن المجتمع، والنظر إلى كل قطب ككيان قائم بذاته، ثم دراسة العلاقة بين الاثنين.

لقد اقتضى هذا التمايز قرناً ونيف حتى يتبلور داخل الفكر الأوروبي.

لا شك في أن بدايات التمييز ترجع إلى القرن الثامن عشر ونجدها بصيغ متباينة في أعمال مونتسكيو (روح الشرائع) وآدم سميث (ثروة الأمم).

وما يهمنا في ذلك أن المجتمع المدني بات، في هذا التصور النظري الجديد، ميداناً يجري فيه تقسيم العمل، وانتاج الثروة، والتعاقد والتبادل، بصورة مستقلة عن الميدان السياسي، بل بات يعتبر المحدد لهذا الأخير.

توجد الآن أربعة تفاسير و/ أو مقاربات لماهية المجتمع المدني:

المقاربة الأولى هي مقاربة اقتصادية تاريخية من المدرستين الإنجليزية والألمانية. وهي ترى أن المجتمع المدني هو المجتمع التجاري (الرأسمالي) الذي يكون فيه المجال الاقتصادي متميِّزاً ومستقلاً عن المجال السياسي. وهو مجتمع مستقل بذاته، يتولى إنتاج الثروة وتوزيعها ويموِّل الدولة عن طريق الضرائب، متطلباً الحد الأدنى من الحكم والتوجيه (آدم سميث). وقد يكون هذا المجتمع المدني إمَّا فردوس التناغم المنظم ذاتياً (مدرسة القرن الثامن عشر البريطانية الليبرالية: آدم سميث)، أوهو جحيم الاحترابات (مدرسة القرن التاسع عشر الألمانية: هيغل وماركس).

أما المقاربة الثانية، فهي المقاربة الفرنسية الكلاسيكية و ترى أنَّ المجتمع المدني هو مجتمع المؤسسات الوسيطة intermediary institutions التي تنبثق من التشكيلات الاجتماعية-الاقتصادية،

ونعني بذلك الطبقات الاجتماعية من نبلاء وملاك عقاريين وإكليروس وصناعيين وأهل فكرمن الطبقة الثالثة (طبقات أرباب العمل الرأسمالي)، وهي مؤسسات تلعب دور الوسيط بين الفرد والدولة وتلطِّف العلاقات بين الدولة والمجتمع وتخلق توازناً بينهما (مدرسة القرن الثامن عشر الفرنسية: مونتسكيو، وأصله من النبلاء).

أما أليكسي دي توكفيل، وهو مفكر فرنسي آخر ينتمي إلى طبقة نبلاء القرن التاسع عشر المنهزمة، فقد طوَّر المقاربة الثالثة عن طريق تطوير مفهوم مونتسكيو عن المؤسسات الوسيطة إلى الاتحادات الطوعية غيرالقرابية: وتعبير "غير القرابية "يعني أنَّ هذه الجمعيات متحرِّرة من قواعد القرابة أو الوراثة، فهي جمعيات حديثة (أساسها قانوني ومغزاها ثقافي أو اقتصادي) تحقق التواصل بين الدولة ومجتمع الأفراد الأحرار.

النظرةُ الرابعة ترى إلى المجتمع المدني بوصفه مجالاً عاماً تتم فيه تسوية المصالح المختلفة ومتابعتها وحمايتها من قبل المؤسسات الثقافية: مثل الكنيسة والعائلة والنظام التربوي (إيطاليا في أوائل القرن العشرين تحت الحكم الفاشي: أنطونيو غرامشي)، وتُعرف هذه النظرة أيضاً بـ«المقاربة الثقافية».

أخيراً، تركِّز المقاربة الثقافية في نظرة المدرسة الألمانية الحديثة إلى المجال العام public sphere باعتباره الميدان الذي يصب فيه تدفق المعلومات الحرّ الذي قرر الأفراد الاجتماعيين ويوجِّه خياراتهم الحرَّة. أمَّا احتكار الدولة أو السيطرة التجارية المركَّزة لهذا المجال، فقد تُعرِّض الحريات والاستقلالية للخطر (مدرسة القرن العشرين الألمانية تحت الحكم النازي: هابرماس).

انطلاقاً من هذا المخطط التاريخي، ولكن المجرَّد، يمكننا أن

نستنتج أنَّه يستحيل تصوّر الاتحادات الطوعية (المنظمات غير الحكومية وأمثالها)، أو مجال المعلومات الحرّ الذي يشكل القلب النابض للمجتمع المدني الحديث، من دون توفر شرطَين أساسيين: اقتصاد السوق والمؤسسات الوسيطة (بما فيها النظام القضائي). إذ إنَّ كلاً من الروابط والاتحادات المدنية ومجال التدفق الحرّ للمعلومات لا ينبثق إلا من المجتمع التجاري المؤسساتي المنظَّم. وإنَّ إنشاء المنظمات غير الحكومية تحت الظروف المستبدة للاقتصاد المركزي الموجه أو ضمن الأجواء غير المؤسساتية في الشرق الأوسط، كان ولا يزال خطأً فادحاً: فالمجتمعات الشرق أوسطية، بما فيها العراق، الخارجة من ماضٍ غير صناعي وحاضر توتاليتاري، هي في الواقع مجتمعات انتقالية يحتاج فيها المجتمع المدني إلى أن يتطور وفق المسارات الأربعة الآتية: اقتصاد السوق، بناء المؤسسات الوسيطة، الإعلام الحرّ، ونشوء المنظمات غير الحكومية التي تتبنى قضايا معيَّنة.

الفصل الثاني
أصول المجتمع المدني في العراق

على خلاف المجتمعات الغربية الصناعية، لم ينشأ المجتمع المدني في العراق العثماني، كما في باقي دول الشرق الأوسط، قبل قيام الدولة الحديثة؛ بل كانت الدولة الحديثة مساعدةً في ولادته. بدأت أولى لَبِنات المجتمع المدني بالظهور في ظل الإصلاحات العثمانية التي أُجريَت في أواخر القرن التاسع عشر، واستمرت في عهد الانتداب البريطاني والحكم الملكي (١٩١٧-١٩٥٨). وقد تمحورت هذه الإصلاحات على السياسة والاقتصاد وكان لها أثر واضح في تحديث الدولة والاقتصاد والمجتمع.

بدأت الإصلاحات باعتماد الحكم الدستوري وإنشاء البيروقراطية الحديثة والجيوش النظامية. بالإضافة إلى ذلك، جرى إرساء نظام الملكية الخاصة للأرض بدلاً من نظام الحيازة الإقطاعي مقابل الخدمات العسكرية. وقد سهَّلَت هذه الإصلاحات الانتقال من الإنتاج الرعوي (تربية الجمال والجياد والماشية) والإنتاج الحرفي وتجارة الترانزيت بعيدة المدى إلى الاستيراد والتصدير والإنتاج الزراعي السلعي لأجل

الأسواق العالمية التي تسيطر عليها المنتوجات الصناعية.

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فقد شهد المجتمع نمو ثلاث طبقات حديثة تعتمد ملكية رأس المال (الصناعيون والتجار والمقاولون) أوملكية الأرض (كبار ملاك الأرض) أوالتعليم، أي طبقة التكنوقراط الجدد والقادة العسكريين، وقد جمعت هذه الطبقات مصالح مكتسبة تقتضي حماية الحياة وحفظ حقوق الملكية وتخفيض الضرائب وتأمين حرية الحركة والأجواء الآمنة الضرورية للتجارة والأعمال. في المقابل، بدأ أصحاب المهن التقليدية من حرفيين (أمثال النساجين اليدويين) ورعاة (بدو رُحّل أو نصف مستقرين) وتجار الترانزيت، بالزوال أو التحول والتكيف مع الظروف الحديثة.

وعلى سبيل المثال، تأسست أول غرفة تجارة في بغداد في العام ١٩٠٨، وفي العام ١٩٢٧ باتت تضم ٥٠٠ عضو، أفراداً وشركات.

وفيما كانت الملكية الخاصة للأرض تشكل مصدر الثروة الأساسي في القرن التاسع عشر؛ ظهرت في القرن العشرين رؤوس أموال صناعية أو مصرفية خاصة لتعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الصناعية الحكومية. وقد لعبت السلطات المركزية العثمانية، ومن ثمّ سلطات الانتداب فالسلطات العراقية، دوراً أساسياً في تأمين الموارد الكافية لتأسيس البنى التحتية وتوسيعها (من بواخر وسكك حديد وطرق وسيارات). وازدهر اقتصاد السوق خلال القرن العشرين بسرعة. وشهدت الفترة الممتدة بين العامين ١٩٢٧ و١٩٥٧ زيادة في الشركات التجارية والشركات المساهمة الخاصة بلغت عشرين ضعفاً، فارتفع عددها من ٤٦ إلى ٨٤٨، بينما ازدادت رؤوس أموالها ٢٥ ضعفاً. وتطور رأس المال الصناعي من العدم تقريباً إلى ٢٣٨ شركة

يزيد رأسمالها، في ذلك الوقت، على أصول ورساميل التجارة الخاصة. وسيطرت فئة من ملاك الأرض تتضمّن زعماء القبائل والبيروقراطيين (بمن فيهم الملك) على الأراضي الصالحة للزراعة والمنتوجات الزراعية، مشكّلةً طبقة اجتماعيةً نافذة ومؤثرة. وباتت الضرائب الناتجة عن النشاط الاقتصادي والخدمي وغير ذلك تؤمن ٩١٪ من عائدات الخزينة في الحد الأقصى و٦٣,٧٪ في الحد الأدنى .

و سيطرت هذه الطبقات ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية على الحياة في المدن. ولم تؤدِّ ولادة الاستثمارات النفطية في العام ١٩٥١ إلى إضعاف المجتمع المدني المزدهر؛ بل على العكس، ساعدت عائدات النفط، التي تزايدت بسرعة، على تسريع تحديث الدولة والمجتمع. فتوسعت الطبقات الوسطى المتعلمة، من ١٪ من سكان المدن (الذين كانوا يشكلون ٢٥٪ من عدد السكان الإجمالي في العام ١٩٠٠) لتصل إلى ما يقارب ٢٨٪ من سكان المدن (الذين باتوا يشكلون ٥٠٪ من إجمالي الأمة في العام ١٩٥٧) . وشهدت المدن، ازدياد عدد الصحف الخاصة والنوادي الاجتماعية والجمعيات المدنية. كما تميّزت الحياة المدينية في الأربعينات والخمسينات بظهور الاتحادات الصناعية وغرف التجارة واتحادات المقاولين والنوادي والجمعيات والصحف. وكان الرأي العام المؤثّر واقعاً فعلياً . نتيجةً لذلك، جرى تغيير النظام الانتخابي القديم الذي كان يعتمد على تقسيم الناخبين إلى فئتين (الناخبين الأولين والناخبين الثانويين)، مميّزاً بذلك المناطق الريفية عن الحضرية، واستُعيض عنه بالنظام الانتخابي الكوني « رجل واحد صوت واحد" . وقد استطاعت الأحزاب السياسية الحديثة التي تعتمد الأيديولوجيات والعمل الطوعي الملتزم، أن تحلّ جزئياً محل السياسيين

والوجهاء التقليديين، ونعني بذلك النوادي والصالونات السياسية للنخب التقليدية. ثم أتت الحرب الباردة لتحول دون ترسيخ هذه الحركات الاجتماعية المدينية الحديثة، اليسارية في معظمها، ترسيخاً مؤسساتياً. وأدّى القمع السياسي إلى دفع هذه المؤسسات والأحزاب نحو العمل السري خارج المؤسسات الدستورية، ما أدّى تدريجياً إلى تآكل شرعية السياسة الرسمية للنظام الملكي. وإن تفاقم حرمان الطبقات الحديثة (الوسطى والعاملة في المدن والفلاحين المعدمين في الريف) من حقوقها الدستورية والسياسية، وزيادة تركز الثروات عند طبقة عليا قليلة العدد، تطور إلى انشقاق اجتماعي-سياسي لا رجاء في إصلاحه، قضى على ديموقراطية تعددية دستورية كانت في وقت من الأوقات فاعلة.

الفصل الثالث
تدمير المجتمع المدني خلال الحكم العسكري والنظام البعثي

بعد زوال الملكية، توالَت على الحكم ثلاثة أنظمة عسكرية في الفترة بين عامي ١٩٦٨-١٩٥٨ وتلاها النظام البعثي ١٩٦٨-٢٠٠٣، قضت على الديموقراطية الدستورية. و أدّت النزعات التنموية أوالاشتراكية التي تمحورت حول الدولة كقوة أساسية للتحديث، إلى تشويه المجتمع المدني أو تفكيكه وامتصاص بعض عناصره أو حتى تدميره. فتهاوى المجتمع المدني في بعض الأحيان إلى دائرة الأفكار الخاصة التي تكمن في مخيلة الفرد. وإن إلقاء الضوء على هذا التقهقر نحو العبودية ليس خارج الصدد البتة.

ففي السياسة أُلغي فصل السلطات: حُلَّ البرلمان (من عام ١٩٥٨ إلى العام ١٩٨٠ عندما جرت انتخابات موجهة)، وفقد النظام القضائي استقلاليته، ومُني حكم القانون بنكسة بعد إدخال المحاكم العسكرية وإلغاء المحكمة الدستورية العليا.

ولم تكتف الدولة بتوسيع دورها الاقتصادي باعتبارها المالك

والمنتج في آن، بل تجاوزته إلى توجيه ضربات قاصمة إلى الطبقات المالكة للأرض ورأس المال. فتتالت الإصلاحات الزراعية في الأعوام ١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧١ لتقضي على طبقات مُلّاك الأرض التي كانت تشكل في ما مضى قوة اجتماعية تسيطر على المؤسسات التشريعية و تحد من غلواء السلطة التنفيذية.

و في العام ١٩٦٤ قامت الجمهورية الثالثة (عبد السلام عارف) بتأميم أكثر من ٤٠٪ من رؤوس الأموال الكبيرة الخاصة وهو ما اضعف طبقة رجال الأعمال الناشئة. وإثر تأميم النفط في العام ١٩٧٢، استولَت الدولة على جُل سلطة الثروة الاجتماعية. و نتيجة لذلك تزايدت حصة الحكومة في تشكيل القيمة المضافة من ١٤٪ في العام ١٩٥٦ و٣٢,٢٪ في العام ١٩٦٤ إلى ٨١٪ في العام ١٩٨٠؛ فيما بلغت مساهمة الدولة في تشكيل رأس المال الثابت ذروتها في العام ١٩٨٠ بنسبة ٨٣٪.

كان للفورة النفطية في السبعينات دور بارز في زيادة تسلّط الدولة وإنماء قدرتها على تغيير بنية ما بقي من طبقات رجال الأعمال (من ملكية ورأسمال). فتطوّر نوع جديد هو مزيج من الرأسمالية القرابية primordial capitalism المحصورة في الأقارب ورأسمالية المحاسيب و الأتباع crony capitalism المحصورة في الأصدقاء، وصار الدخول إلى هذه الطبقة العليا حكراً عليهم. وجرى تغيير بنية هذه الطبقات بإقصاء قطاعات من الشيعة والأكراد وإدراج عوائل سنية مختارة من الموصل والأنبار وتكريت. لم يتمّ تدمير القطاع الخاص في هذه الفترة، بل على العكس جرى السماح له بالتوسع؛ لكن النمو الضخم لقطاع الدولة كان كفيلاً بتحجيمه.

من جهة أخرى، نمت الفئات الوسطى من ٢٨٪ من سكان المدن في العام ١٩٥٨ إلى ٣٨٪في العام ١٩٦٨، و٥٤٪ في العام ١٩٩٠، حيث بات سكان المدن يشكلون ٧٢٪ من عموم السكان. إلاّ أنَّ معظم أفراد هذه الطبقة كانوا من الموظفين (٩٠٪) الذين يعتمدون بشكل أساسي على الدولة، وكانوا في الواقع يشكلون العمود الفقري الاجتماعي لحكم البعث.

مكَّنَت فورة النفط حكم البعث من بناء ماكنة عسكرية وأمنية تزايدَت وفق الأرقام المطلقة والنسبية من ٥٠,٠٠٠ (٦,٦ لكل ألف نسمة) في العام ١٩٧٠ إلى ٤٣٠,٠٠٠ (٣١,٨ لكل ألف نسمة) في العام ١٩٨٠. كذلك الأمر بالنسبة إلى قوات الأمن الداخلي. وكانت النتيجة نشوء ماكنة سيطرة عملاقة تصل نسبتها إلى حدّ ٦٠ لكل ألف نسمة، وهي أعلى نسبة في العالم. وقد امتصّ نظام الحزب الواحد اتحادات طبقة رجال الأعمال كلّها والاتحادات المهنية للطبقات الوسطى ونقابات الطبقة العاملة. أمّا المؤسسات الدينية غير الرسمية، فقد تمّت السيطرة عليها وجرى تسييرها عن طريق التحكّم بركائز التعليم الديني (المدرسة) والتحكم بالموارد الدينية. وترافقت السيطرة على المجالات الثقافية والإعلامية مع السيطرة الكاملة على لغة الاتصال نفسها. واستمرَّ هذا التدمير المنهجي لركائز المجتمع المدني وإخضاع الروابط المدنية وإلحاقها بالدولة التوتاليتارية التي كانت تركِّز سلطاتها التنفيذية والقضائية والتشريعية في المركز، بحيث انتهى الأمر إلى شخصنة السلطة، أي حصرها وتجسيدها في إهاب شخص واحد. إلاّ أنَّ الحروب والعقوبات أتت لتضعف هذه السيطرة التوتاليتارية وتُفقر الطبقات الوسطى إفقاراً شديداً جعل ثقتها مهزوزة بالنظام البعثي.

وأدّى حرمان النظام التوتاليتاري من عائدات النفط الهائلة إلى إضعاف قدراته الاقتصادية والسياسية. كما أن المجتمع المدني تحطم وخسر مؤسساته التي كانت في ما مضى تنبض بالحياة. إلاّ أنّ هذه المفارقة أدت إلى نشوء شبكات تضامن محلية ترتكز على العائلة أو القبيلة أو العشيرة أو المؤسسات الخيرية الدينية (المساجد والمراجع الدينية). وشكلت هذه المؤسسات غير الرسمية، التي كانت في معظمها تقليدية أو قرابية، بديلاً عن مجتمع مدني غائب، وشوهت الثقافة السياسية تشويهاً أبعدها عن العلمانية ودفعها إلى أقصى أشكال الأصولية أوالإسلام المحافظ أو أيديولوجيات القرابة. ومن شأن هذه التغييرات أن تترك أثراً سلبياً على نمو المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب.

القسم الثاني

مع سقوط تمثال الرئيس المخلوع في ساحة الفردوس في قلب العاصمة بغداد (نيسان ٢٠٠٣) تحرَّر المجتمع بأكمله من قيود النظام التوتاليتاري (الشمولي)، لا لشيء إلا ليكتشف هذا المجتمع أنّه يفتقر إلى أية مؤسسات أو اتحادات وروابط مدنية. ووجد نفسه، في حالة من التشظي والانقسام الديني، أمام أزمة هوية مزمنة. وما إن بدأت سلطة الائتلاف الموقتة CPA إصلاحاتها المتتالية والجذرية، حتى فتح ذلك الفضاءات المحرمة أمام النشاط والتعبئة حتى من دون استبعاد القوى المعادية للتغيير. وتحرّرت القوى الاجتماعية، المسالم منها والعنيف، تحرراً حيوياً، وفعالاً. كما تحرَّرت القوى الثقافية لتجتاح بسرعة المجال الثقافي والإعلامي العام المفتوح. ووجدت القوى الاقتصادية نفسها في عالم أحلام جديد من المؤسسات الحرَّة. وتكاثرَ بين ليلة وضحاها كلّ ما يمكن تصوّره من جمعيات، وشهد المجتمع المدني ولادة جديدة. وسنرى لاحقاً أنَّ ولادة المجتمع المدني لم تأتِ نتيجة فردوس التناغم بل ثمرة تصادم المصالح وتضارب الأجندات. وتقدِّم الفقرات التالية عرضاً وجيزاً عن هذه العمليات والقوى الأساسية.

الفصل الرابع
المجتمع المدني الاقتصادي

خلفية :

منذ حزيران ٢٠٠٣، سلكت سلطَة الائتلاف الموقتة CPA والحكومة العراقية الانتقالية طريقاً ثنائياً لإعادة البناء: أولاً السعي إلى بناء القدرات المنتجة في قطاعات الخدمات والسلع، وثانيا: إدخال الإصلاحات الاقتصادية البنيوية لإرساء اقتصاد السوق. ومع تحرير السوق(فتح الاستثمار في كل المجالات عدا النفط و الغاز) والتجارة وتثبيت قيمة العملة وإصلاح البنك المركزي، دخلَت الطبقات المنتجة إلى عالم جديد من الحرية الاقتصادية.

طبقات رجال الأعمال، عناصر جديدة وقديمة :

يضمّ المجتمع المدني الاقتصادي طبقات عليا من رجال الأعمال وطبقات وسطى تعتمد على الملكية و/ أو رأس المال و/ أو التعليم/ الخبرة، علاوة على طبقة عاملة صناعية مدينية. وبينما يعمل قسم من هذه المجموعات في القطاع الخاص، الرسمي منه وغير الرسمي، فإن

جزءاً كبيراً منهم (٣٨٥٠٠٠ من الإداريين والمسؤولين والاختصاصيين والعمال) يرتبط بأكثر من ٢٠٠ مؤسسة حكومية متقادمة ومرشحة للخصخصة. وقد كانت الطبقات المنتجة في فترة النظام البعثي المخلوع خاضعة لسيطرة الدولة الصارمة ووصايتها الاقتصادية والتنظيمية.

تصنَّف طبقات رجال الأعمال عادةً ضمن أربع منظمات: اتحاد الصناعيين واتحاد المقاولين؛ اتحاد المصرفيين؛ اتحاد غرف التجارة. وتنقسم غرف التجارة إلى أربعة فروع (فرع بغداد وفرع الموصل وفرع البصرة والفرع الكردي).

أمّا أعضاء هذه المنظمات، فيصنفون عادة ضمن درجات متنوعة حسب قدراتهم المالية. فالصناعيون، مثلاً، يوزعون على ثلاث درجات: الكبرى (المؤسسات التي تحوي ٣٠ عاملاً أو أكثر)، الوسطى (التي تحوي من١٠ إلى ٢٩ عاملاً)، الصغرى (تحوي أقلّ من ١٠عمال). وتشكل الصناعة الخاصة ٤٠,٨٪ من الإنتاج الصناعي (باستثناء النفط). ويبلغ عدد المنتمين إلى هذه الطبقة نحو١٠٠٠٠ شخص مع حوالى ٨٠٠ مؤسسة ضخمة.

أما المقاولون (الذين يعملون في أغلب الأحيان في قطاع البناء و الخدمات)، فينقسمون إلى عشر درجات. يُلزم القانون الدرجات الست الأولى بالاندماج في شركات، بينما يسمح بعمل الدرجات الأربع الأخرى على صعيد فردي خاص. وقد وصل استثمار المقاولين إلى ما يقارب ٦ مليار دولار في الثمانينات. وكان عدد المنتمين إلى هذه الطبقة قبل الحرب نحو ٥٠٠٠ شخص، منهم ٣٠٠ مقاول عملاق. ونجد هذا التصنيف أيضاً في غرف التجارة التي بلغ عدد أعضائها ما يقارب نصف مليون منتسب.

وبفضل إزالة الضوابط وتطبيق الخصخصة الجزئية في العام ١٩٨٧، عاد القطاع المصرفي الخاص إلى الظهور مع عدد قليل من المصارف (البنك التجاري، بنك الاستثمار العراقي، بنك الشرق الأوسط للاستثمار، بنك الرشيد) وقُدِّرت رؤوس أموالها بحوالى ٢ مليار دولار في العام ١٩٩٠.

يمكن متابعة نمو طبقة رجال الأعمال عن طريق مراقبة أعداد الأثرياء الكبار (ممن تعدَّت ثروتهم الثلاثة ملايين دولار). فقد كان عددهم ٢٣ مليونيراً في العام ١٩٥٨ وبلغ ما يقارب ٥٠ مليونيراً في العام ١٩٦٨ ثم ٨٠٠ في العام ١٩٧٩، وأكثر من ٣٠٠٠ في نهاية الحرب العراقية-الإيرانية.

وقد ظهرت مؤخراً مجموعة من رجال الأعمال الزراعيين الذين ظلوا هامشيين إذ لم يتم استبدال الملكية شبه الإقطاعية التي ألغيت في العام ١٩٥٨ بالزراعة التجارية. كما أنَّ المزارع والتعاونيات الزراعية الحكومية التي أنشأها حكم البعث باءت بالفشل. وقد بقي ٢٪ فقط من كبار الملاك ومتوسطيهم الذين كان عددهم يبلغ ٢٣٥٠٠٠ مالك ويملكون ٦٠٪ من الأراضي الزراعية. ولا يزال يوجد ١١٧٥٠ مالكاً كبيراً ومتوسطاً تتوزع مزارعهم على مساحات مختلفة من ١٠٠ إلى ٨٠٠ دونم أو ٨٠٠ إلى ٣٠٠٠ دونم. وقد يساعد التسويق والتمويل على إعادة تأهيل هذه الطبقة.

هنالك خمس خصائص تجب دراستها، وتتعلق ببنية المجتمع المدني الاقتصادي وذهنيته وعمله:

أولاً، كانت طبقات رجال الأعمال العليا (ربما جميع الطبقات) تعتمد بقوة على الدولة كمالك ومستثمر وناظم قانوني وزبون في آن

واحد. وكانت رعاية الدولة هي المجال الوحيد للقيام بالأعمال والاستثمارات. وكانت هذه الرعاية ممركزة أي محصورة بالحزب الواحد الحاكم وشبكاته القرابية.

ثانياً، إن القدرة التوزيعية للدولة (تراخيص الاستيراد والتصدير، وعقود الحكومة الموزعة بكثرة على الأقارب والمحاسيب والأتباع) مكّنت النظام المخلوع من إعادة تشكيل طبقات رجال الأعمال القديمة، مستبعدة مجموعات كبيرة من الشيعة والأكراد، ومُشجِّعةً المبتدئين السنّة من مثال عائلة سطام الكعود اوالخريبيط للصعود السريع. وتمَّ إشراك العائلات الشيعية والكردية الموالية بشكل انتقائي مرسوم (مثل زعماء قبائل السورجية والهركية والمزورية والدوسكية، أو عائلة بنية الشيعية) كمكافأة على ولائها.

ثالثاً، بقيت طبقات رجال الأعمال غير متجانسة اقتصادياً بسبب مصالحها المتضاربة، إضافة إلى ضعف نشاطها السياسي.

رابعاً، أدّى ضعف تركز الأصول الاقتصادية إلى جعل هذه الطبقة مرتبطة بقوة الدولة الاقتصادية.

وقد شهد تاريخ نيسان ٢٠٠٣ بداية تغييرات جذرية قوية في طبقات رجال الأعمال. فقد توسعت الطبقات المالكة للمصارف التجارية والمقاولات. ودخلت دماء جديدة من مصادر مختلفة: العائلات المحلية التي لديها رؤوس أموال وممتلكات تخلّت عن مخاوفها ودخلت السوق المحرر حديثاً، يشجعها ثبات العملة وإصلاح القطاع المصرفي وفتح حرية الاستثمار. كما أن الآلاف من رجال الأعمال المبعدين أو المهجرين عادوا أيضاً بعد أن كانوا مشتتين في المهاجر، ليطالبوا بممتلكاتهم المصادرة (إيران، الخليج) أو لإعادة استثمار

موجوداتهم المتراكمة (أوروبا، الولايات المتحدة).

ضعفت التبعية الشخصية التي قيدت رجال الأعمال بالدولة، وما ساعد على ذلك أن الحكومة متعددة الأحزاب فتحت قنوات الولاء الشخصي المركز في حزب واحد سابقاً في ما يخص توزيع العقود والمكاسب؛ في حين أن تدفق المساعدات والاستثمارات الخارجية، رغم كونه محدوداً بسبب أعمال العنف، قدم لرجال الأعمال وسائل بديلة للنشاط الاقتصادي خارج نطاق نفوذ السلطة المركزية. وساهمت إعادة اتصال المنطقة الكردية بالجزء العربي من العراق بفتح السوق الكردية والعربية الحرَّة أصلاً، وهو ما ساعد على توسع نشاط رجال الأعمال من الإثنيتين. ولكن القطاع الصناعي، الخاص منه، والعام، هو الوحيد الذي لم يستطع الإفادة من هذا الوضع الجديد. نعني أن الفائدة تركزت في قطاع التداول و المقاولات .

ويلاحظ أنه منذ نيسان ٢٠٠٣، ازداد عدد التجار ثلاثة أضعاف، فبلغ حوالى مليون ونصف مليون وفقاً للتقديرات في الجزء العربي من العراق. لكن، في المقابل، لم يجدِّد ربع مليون تقريباً من أعضاء غرف التجارة عضويتهم فيها. ويعود هذا الانسحاب، حسب قول مسؤولين في غرف التجارة، إلى رحيل الموالين والمحسوبين على النظام القديم إلى الأردن والإمارات العربية المتحدة، وأحياناً أوروبا. كما هرب رجال الأعمال، سواء من أقارب النظام السابق وأصدقائه أو من المستقلين، خوفاً من الانتقام أو العصابات أو العقاب أو المصادرة أو أي شكل من أشكال الملاحقة القانونية، خصوصاً أصحاب المؤسسات التي كانت تعمل بمثابة واجهة لأجهزة المخابرات. ومن أسباب هروب رؤوس الأموال أيضاً تدهور الوضع الأمني.

فرجال الأعمال يفضّلون الإقامة وتسيير أعمالهم في بلدهم من الخارج عن طريق القيام بزيارات دورية سريعة إليها والعودة إلى ملاذاتهم الآمنة في الخارج. «إنها الطريقة الوحيدة لحماية أولادنا أو أقاربنا من عمليات الخطف المأسوية التي غالباً ما تستدعي دفع فديات كبيرة قد تشلك إلى الأبد »كما اعترف أحد المقاولين البارزين.

ويمكن لطبقات رجال الأعمال المتنامية، ما إن تثبت أقدامها، أن تسترجع حسها السياسي القديم لتعمل كقوة موازنة للحكومة. وهذا ضروريّ جداً في دولة غنية بالنفط أمعنَت، ولمدة طويلة، في الهيمنة على السلطة الاجتماعية للثروة الوطنية.

الطبقات الوسطى: من الرواتب إلى رؤوس الأموال والملكيات

كان من الواجب دراسة الطبقات الوسطى ضمن طبقة رجال الأعمال. فهي إلى حد ما جزء منها فعلاً، لكنها في الوقت نفسه مستقلة عنها. وتكمن أهميتها في أنها تشكل المجال الاجتماعي الأوسع: حوالى ٥٤٪ من مجموع سكان المدن في مجتمع مدينيّ ضخم توازي فيه مستويات التمدّن في المجتمع الأوروبي (٧٢٪). وتنقسم هذه الطبقات إلى مجموعتين: أصحاب الملكية ورأس المال، وأصحاب الرواتب.

يقدِّم أصحاب الرواتب خدمات فكرية معتمدين على مستوى تعليمهم العالي (معرفة في الثقافة وغيرها من صناعات قطاع الخدمات)؛ أمّا أصحاب الملكية، فيتركز عملهم في توزيع البضائع والخدمات وفي الصناعات التحويلية الصغيرة. وتتشارك هذه الفئات، وإن اختلفَت في مستويات الدخل (مرتفع، متوسط ومنخفض)، في

مستوى التمدن والتحضر، وتختلف جذرياً في قيمها ومظهرها المدني تقريباً ونظراتها اللاطائفية وطريقة معيشتها عن الفلاحين الفقراء النازحين.

خلال حكم البعث، ازدادت الشرائح المعتمدة على الراتب ازدياداً ضخماً على حساب الشرائح المعتمدة على رؤوس الأموال والملكيات، فبات أصحاب الرواتب يشكلون نحو ٩٠٪ من الطبقات الوسطى. وجاءت العقوبات لتُفقِر غالبية أصحاب الرواتب. فإذا بهم ينحدرون إلى مستوى الفقراء المهمشين من دون أن يفقدوا روح الطبقة الوسطى وطموحاتها. أما اليوم، فقد خضعت هذه الطبقات لتغييرات جذرية. فأولاً، ساهمت زيادة الرواتب من نحو ٣ دولار شهرياً إلى ١٢٠ دولاراً في إعادة تأهيل هذه الطبقات. ثانياً، أدّت الليبرالية الاقتصادية إلى زيادة هائلة لفئة أصحاب الممتلكات ورؤوس الأموال نسبة إلى أصحاب الرواتب، مخففة بذلك تبعية الطبقة الوسطى للدولة واعتمادها السابق المفرط على الوظائف الحكومية، وبات زهاء ٥٠٪ من هذه الطبقات خارج أصحاب الرواتب. ويمكن تقسيم فئة أصحاب الرواتب إلى ما يقارب مليون موظف حكومي ومليون متقاعد تقريباً. أما أرباب العمل والملاك الصغار والمتوسطون، فيقدرون بمليونين.

يسهم توسع القطاع الخاص المحلي والخارجي بتوسيع مجال نشاط هذه الطبقات وتحسين سبل عيشها. ومع تراجع هيمنة الدولة، يزداد عدد الذين لم يعودوا يؤمنون بالدولتية كعقيدة سياسية واقتصادية.

في الخمسينات من القرن المنصرم، شكلت هذه الطبقات، الحد الفاصل في حركة معارضة النظام الملكي لتصبح في السبعينات

والثمانينات العمود الفقري لحكم البعث، وفي التسعينات محوراً أساسياً للمعارضة؛ وهي اليوم تشكل، بهذا القدر أو ذاك، أساس التحول السلمي(خلافا للفئات الهامشية الحضرية). وعلى الرغم من تدني نسبة البطالة ضمن هذه الطبقات، فإن مستويات البطالة لا تزال خطيرة ومدمرة.

وفي حين تنضم جماعات المالكين إلى اتحادات رجال الأعمال والتجار المذكورة آنفاً، فإنَّ للموظفين وأصحاب الرواتب نقاباتهم أو جمعياتهم المهنية الخاصة؛ نذكر منها اتحادات الكتاب والصحافيين والاقتصاديين والقضاة وغيرها. وقد سبقت ولادة هذه المنظمات المهنية مجيء حكمَ البعث. ثمَّ اندمَجت خلاله بحزب البعث قسراً، لتتحرَّر اليوم من سيطرته. ويتنافس العديد من الأحزاب السياسية في التأثير على هذه المنظمات، التي تحافظ بصعوبة بالغة على وضعها المستقل لكي تعمل كممثلة لمصالح بعض شرائح الطبقة الوسطى أو جميعها.

إنَّ لكل من اتحادات قطاع رجال الأعمال والاتحادات المهنية قدرة كامنة، إن تحررت، على تخطّي الإثنيات والطوائف وتعزيز الأسس الشاملة للتمدّن وحكم القانون والشفافية.

الطبقة العاملة والفقر والنقابية:

أمّا التكوين الاجتماعي-الاقتصادي الثالث الذي يشكل جزءاً حيوياً من «المجتمع المدني الاقتصادي »في العراق فهو الطبقة العاملة المدينية المنظمة ضمن الاتحادات العامة للنقابات العمالية وفقراء المدن و المهمشون.

ازداد عدد العمال الصناعيين بسرعة كبيرة في الأربعينات

والخمسينات من القرن العشرين ليصل إلى ٥٠٠٠٠ عامل في المنشآت الصناعية الحديثة التي كانت في معظمها ملكاً أجنبياً (منشآت النفط، سكك الحديد، مصانع النسيج، الموانئ). واستطاع العمال الصناعيون الجدد الذين يتحدرون من جيل الحرفيين المنهارين و المفقرين أن يطوروا نقابات الحرفيين القديمة (الأصناف الحرفية) ويحولوها إلى اتحادات نقابية حديثة بمساعدة النقابيين البريطانيين ومساندة الحزبين الوطني الديموقراطي والشيوعي. وقد ساهم النمو الصناعي الحكومي خلال النصف الثاني من القرن العشرين في زيادة الطبقة العاملة الصناعية والنقابية التجارية زيادة ضخمة.

في العام ١٩٥٠، باتت المنظمات العمالية الحديثة المنظمة تضم ٥٠,٠٠٠ عضو و٧٠,٠٠٠ مع حلول العام ١٩٦٠ و١٠٦,٠٠٠ في العام ١٩٧٠ وما يقارب ٦٨٨,٠٠٠ في العام ١٩٧٧، منهم ٣٩٩,٠٠٠ في القطاع العام. ثمَّ بلغ عدد العمال المنتسبين إلى اتحادات ونقابات رقماً مذهلاً في العام ١٩٨٦ هو ١,١٦٣,٨٣٣ عضواً أي ما يساوي ٣٤٪ من سكان المدن و٢٢٪ من القوة العاملة الوطنية. وكان العمال مقسمين وفق القطاعات على الشكل الآتي: ٥٣٦٢٤٥ في الصناعات؛ ٤٧٦٦٢١ في الخدمات و١٠٥٩٦٧في الزراعة. وصار أقل من نصفهم موظفين في القطاع العام.

بقيت الاتحادات النقابية حتى العام ١٩٦٨ تحت التأثير القويّ للحزب الشيوعي العراقي؛ قبل أن يسيطر حزب البعث عليها سيطرةً كاملةً . وفي منتصف العام ١٩٨٧، كانت الصناعات المدنية والعسكرية قد أُدمجت تحت سلطة صهر الرئيس حسين كامل المجيد. وتمَّ إلغاء الاتحادات النقابية الرسمية في القطاع العام بعد تسمية

العمال بالموظفين. ويتمّ حالياً إعادة تنظيم الاتحادات بمبادرة مشتركة من الحزب الشيوعي العراقي وحزب الائتلاف الوطني لرئيس الوزراء الاسبق أياد علاوي. وبما أنّ معظم الشركات العراقية العائدة للدولة SOE (شركات القطاع العام) تعاني من الاختلال بانتظار إعادة بنائها (عبر التأجير أوالخصخصة)، فإنَّ فئة كبيرة من العمال فيها تعتمد على المعونات الحكومية للبقاء .

إن الاتحادات العمالية ضعيفة عموماً؛ فهي تفتقر إلى التمويل والخبرات؛ لكنها تملك القدرة إذا ما تمّ تأهيلها على استيعاب العاطلين عن العمل والمهمشين بالإضافة إلى العمال بعيداً عن السياسات الأصولية الطائفية التي تسيطر عليها الجماعات المتطرفة.

تمتلك الاتحادات، إذا ما اتبعت برنامجاً مدروساً، القدرة على نشر أفكار الاعتدال وتخفيف صعوبات الانتقال إلى اقتصاد السوق. كما أنّ توطيد التقاليد التشاركية(*)، التي تنطوي على مشاورات حكومية - عمالية - تجارية، قد ينجح في التوفيق بين المصالح الاقتصادية المتضاربة التي تُبعد رجال الأعمال عن الاتحادات على المدى البعيد، توفيقاً يتخطى المصلحة المشتركة القصيرة الأمد في الاستقرار وإعادة بناء الاقتصاد.

(*) التشاركية : توجه يقوم على اتخاذ القرارات والسياسات الحكومية بناء على التشاور مع أرباب العمل ونقابات العمل، وقادة المجتمع، توخياً لتوازن المصالح. "corporatism"

له علاقات قوية بالمجموعة الكردية المناضلة العنيفة أنصار الإسلام

له علاقات قوية بالحركة الإسلامية الأصولية في حلبجة

له علاقات قوية بالعصبة الإسلامية الكردية المعتدلة وغيرها من الجماعات الإسلامية السنية غير العربية

الفصل الخامس
المؤسسات الوسيطة: أشكالها وتكويناتها

إذا كانت التكوينات الاجتماعية-الاقتصادية اي الطبقات الاجتماعية ككيانات جماعية (راجع القسم السابق) تشكّل الدعامة الأساسية للمجتمع المدني، فإنّ المؤسسات الوسيطة، الرسمي منها وغير الرسمي، والجمعيات المدنية، بما فيها التجمعات السياسية والشبكات الاجتماعية المنظمة هي التي تشكل النسيج الحيّ للمجتمع المدني. وفي ظل النظام المخلوع، كانت مثل هذه المؤسسات والجمعيات إمّا محظورة(الأحزاب السياسية) أو مدمجة مباشرة في نظام الحزب الواحد التوتاليتاري، أو خاضعة لسيطرته وتأثيراته وتلاعباته وضغوطه، كما هو الحال بالنسبة إلى المؤسسات الدينية العقائدية والاتحادات القبلية المتمركزة في المدن . ومع سقوط الديكتاتورية والاستبداد، تهاوت الأسطورة التي تقول إنّ العراق مجتمع صواني، أحادي خاضع لسيطرة حزب البعث الكاملة.

كانت الحركات السياسية لمدة طويلة سريّة أو في المنفى ؛ لكنها سرعان ما عادت وظهرت بقوتها الكاملة. وهي لا تشبه التيارات

الأيديولوجية القاطعة التي سادت في الستينات و الثمانينات. أما المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية الدينية منها (الشيعية أو السنية) أو القبلية، فقد طغت على الساحة بما تتوفر عليه من مواد واسعة وبنية تحتية راسخة بعد سبات عميق .بعد ذلك ظهرت الحركات المدنية، خصوصاً النسائية منها، لتعيد إحياء تقاليد قوية من النشاط الاجتماعي. ومؤخراً، بدأت المنظمات غير الحكومية بالظهور تباعاً بتشجيع من هيئات المساعدة الدولية.

الأحزاب السياسية:

وصل عدد المنظمات السياسية التي سبقت سقوط حزب البعث إلى ما يقارب التسعين، وكان معظمها ينشط في المنفى. ولعل الاستثناء الوحيد يقتصر على ما يقارب الإثنتي عشرة جماعة سياسية كانت تعمل بحرية نوعاً ما في منطقة الحكم الذاتي الكردي القائمة كأمر واقع خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣. وقد شهدت المنافسات الانتخابية دخول ما يزيد على مئتين وأربعين كياناً سياسياً تمثل معظم التلاوين الأيديولوجية والاجتماعية والثقافية في المجتمع العراقي، وتدلّ على انتقال كبير من النشاط السياسي الأيديولوجي إلى النشاط السياسي القائم على الهويات الصغيرة. وقد تكون الهوية إما إثنية أو طائفية أو محلية. فتعددت الأحزاب الكردية والتركمانية والآشورية والجماعات الشيعية والسنية والمسيحية. وتنقسم هذه الجماعات الطائفية أو الإثنية، هي الأخرى بدورها، بسبب الانتماءات المحلية مثل ولاءات للقبيلة أو العائلة أو المدينة. وتعاني المجموعات الشيعية والسنية هي الأخرى هذه الانقسامات المتعددة، سواء كانت انقسامات فاعلة أو كامنة.

ومن اللافت أيضاً، أن الأحزاب السياسيةليست منظمة بهيئة مؤسسات، وهذه نقطة ضعف لا تزال تعانيها الأحزاب. كما أنَّ السواد الأعظم من التجمعات السياسية، باستثناء الحزبين الكرديين الأساسيينَ وأحزاب اليسار، تابع لوصاية إقليمية لناحية الدعم والتمويل (إيران والخليج والسعودية والأردن وسوريا). كذلك فإن للأحزاب الرئيسة مليشياتها الخاصة التي ساعدتها لفرض برامجها بالقوة وتعزيز قدراتها على التعبئة، لكن السمة الأهم هي ضعف القوى الوسطية-الليبرالية وتشتتها، على الرغم من وجود نزعة وسطية معتدلة قوية على مستوى الأمة.

إلاّ أنَّ الانتخابات عمِلَت كمصفاة لهذه التيارات كلها، وانتهت باستحلاب ثلاث كتل رئيسة: كتلة السيستاني، أو الائتلاف الشيعي الذي رعاه آية الله العظمى السيد علي السيستاني؛ والكتلة الكردية؛ التجمع العراقي للرئيس السابق للحكومة الموقتة أياد علاوي. كما أن بعض التجمعات الصغيرة حصلَت من مقعدين إلى خمسة في المجلس المشكّل (كالحزب الشيوعي العراقي وحركة الصدر والمجموعة التركمانية ومجموعة غازي الياور). باستثناء أياد علاوي الذي دخل الانتخابات وحيداً وسجَّل نتيجة باهرة، تعتبر الكتل الرئيسة الأخرى مزيجاً من أحزاب وجماعات وشخصيات بارزة متعددة. بالمقارنة مع الكتلة الكردية التي سيطر عليها حزبان كرديان -قوميان: الحزب الديموقراطي الكردستاني KDP الذي يقوده مسعود البرزاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني PUK الذي يقوده جلال الطالباني- تبدو اللائحة الشيعية أقلّ تجانساً. فهي تضم ما يقارب الإثني عشر حزباً سياسياً، منها الليبرالي ومنها الأصولي (على غرار الخميني) ومنها

المعتدل، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة، توحدها جميعاً الهوية الشيعية، وتحظى بدعم مادي ومعنوي من آية الله العظمى السيد علي السيستاني. وأن ذهنية الخوف من الخسارة وغموض الانتخابات هي التي تبقيها متماسكة .

لم تقتصر انتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ التأسيسية على بلورة الاستقطاب السياسي وإجلاء ديناميكيته بشكل واضح وحسب، بل قضت على مجموعة كبيرة من الطامحين. فقد تبدد أكثر من ٤٠٠٠٠٠ صوت على جماعات صغيرة فاشلة راحت تبحث عن طرق وتحالفات جديدة لتأمين نسبة من النجاح في الانتخابات اللاحقة التي جرت في نهاية العام ٢٠٠٥.

ولا يكتمل المشهد السياسي إلا بإدخال الممتنعين السنةممن دخلوا إلى الساحة الإنتخابية ساخطين على تهميش أهل السنة وزيادة التمثيل الشيعي زيادة مفرطة في مسعى تغيير التوزيع الحالي للسلطة السياسية.

فيما يلي، جدول مختصر يضم القوى السياسية الأساسية مصنفين كأحزاب. وثمة لمحة عن كل حزب : حجمه وعقيدته وقيادته وقوته العسكرية ودعمه الإقليمي وغيرذلك من الخصائص البارزة:

الاسم	القائد	البنية التحتية	المقاعد	الايديولوجية
١-الحزب الديمقراطي الكردستاني	مسعود برزاني	حكومة محلية		قومي/ وسطي
٢-الحزب الوطني الكردستاني	جلال طالباني	حكومة محلية		قومي/ وسطي
٣-الحزب الشيوعي الكردستاني	كريم أحمد (أبو سليم)	شبكات محلية		قومي ماركسي
٤-الرابطة الاسلامية	مشتركة	شبكات محلية		إسلامية/ قومية

تحتوي اللائحة على أشخاص متنوعين من الآشوريين والتركمان، وحتى العرب المستقلين(لكن مؤيدين للكرد)، مثال منذر الفضلن وهو محامٍ ليبرالي منفتح من النجف يعمل حالياً مستشاراً للحكومة في الاقليم الكردي

ب-الكتلة الشيعية: عبد العزيز الحكيم٤٨،٨٪ من الأصوات ١٤٦ مقعداً(اكثر من نصف مقاعد الجمعية التأسيسية)

الاسم	القائد	البنية التحتية	المقاعد	الايديولوجية
١-المجلس الاعلى للثورة في العراق	عبد العزيز الحكيم	شبكات محلية- مساجد ومكاتب		إسلامي/ خميني مع بعض العناصر المعتدلة
٢-منظمة بدر	تابعة للمجلس الاعلى للثورة في العراق			
٣-حزب الدعوة	ابراهيم الجعفري	شبكات محلية ومكاتب		إسلامي/ شيعي
٤-حزب الفضيلة	آية الله اليعقوبي/ نديم الجابري	مساجد		إسلامي/ شيعي
٥-المؤتمر الوطني العراقي	أحمد الجلبي	شبكات محلية ومكاتب		ليبرالي
٦-الحزب الوطني الديمقراطي	هديب الحاج محمود	مكاتب		ليبرالي

٧-التيار الصدري	مقتدى الصدر	١٥٠مسجد ومكاتب		إسلامي شعبوي عنيف
٨-منظمة العمل الاسلامي	محمد تقي المدرسي	مساجد ومكاتب		إسلامي/خميني
بالاضافة إلى أفراد مستقلين إما مقربين من الصدر أو الشخصيات الفردية المقربة من الحكيم أو الجعفري وغيرها من الوجوه المهمة في قائمة السيستاني. ت-التكتل الوسطي: ١٣٪ من التصويت ٤٠ مقعداً				
٩-الوفاق الوطني	اياد علاوي	شبكة مكاتب محلية وعالمية		سني/شيعي
ث-التكتل الوسطي القبلي ٥ مقاعد				
١٠-عراقيون	غازي الياور	مجموعة قبائل الموصل/الديوانية	٥مقاعد	سني/وسطي
ج-رابحون آخرون				
١١-الحزب الشيوعي العراقي	حميد مجيد موسى	شبكات محلية	٢ مقاعد	يساري معتدل
١٢-كوادر ونخب	جزء من التيار الصدري	مساجد ومكاتب	٣ مقاعد	إسلامي شعبوي
١٣-الجبهة التركمانية العراقية	فاروق رحمن	مكاتب	٢ مقاعد	وطني
١٤-حزب العمل الاسلامي	جماعة منشقة عن محمد تقي المدرسي	مكاتب	٢ مقاعد	اشتراكي
ح- المقاطعون				
١٥-هيئة العلماء المسلمين	حارث الضاري	مساجد ومكاتب		إسلامي/بعثي

١٦-مجلس شورى المجاهدين	عبد الله الجنابي	مساجد		أصولي/وهابي
١٧-الحزب الإسلامي	محسن عبد الحميد	مساجد ومكاتب		إسلامي معتدل

المؤسسات الدينية غير الرسمية:

حافظت مؤسسات دينية عديدة على حيويتها خلال الحكم السابق بفضل طبيعتها المقدسة على الرغم من أنَّ نشاطها كان يقتصر على العمل الخيري في فترة العقوبات الدولية. ومنذ حلّ وزارة الأوقاف الدينية في تموز ٢٠٠٣، تحرر الدين من سيطرة الدولة، مطلقاً العنان الكامل للمؤسسات الشيعية والسنية غير الرسمية. وضمّت هذه المؤسسات غير الرسمية بنية تحتية مادية تتألف من آلاف المساجد والحسينيات (أمكنة مخصصة لإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين). وقد استمر تزايد عدد المساجد في التسعينات حتى في منطقة الحكم الذاتي الكردية حيث (زادت من قرابة ٢٠٠ مسجد فقط في العام ١٩٩٠ إلى أكثر من ١٥٠٠ في العام ٢٠٠٢). وقفز عدد المساجد المشادة في القسم العربي من العراق من ٧٥٠ مسجداً إلى ما يزيد على ٢٧٠٠ في العام ٢٠٠٣. ومع غياب السلطة المركزية التي تعيِّن خطباء المساجد وتراقب نشاطاتهم، باتت أمكنة العبادة الإسلامية هذه تتوزع على نشطاء وأحزاب الشيعة والسنة. لكل من هاتين الجماعتين بنية تحتية إضافية مؤلفة من مدارس التعليم الديني التي تضم في الجانب الشيعي ما يقارب ٤٠٠٠ من طلاب العلوم الدينية. أما السنة فهم يعتمدون على كلية الشريعةالتابعة للدولة التي هي اليوم في موقع الخسارة. فيما يلي تقديرات أولية غير مؤكَّدة عن توزيع الجوامع والمساجد في المناطق العراقية:

المحافظة	عدد المساجد	التكايا الصوفية
بغداد	١٠٨١	٣
سنية عربية		
الموصل	٤٥٠ (خليط كردي)	
الأنبار	٣٨٠	
سنية كردية		
أربيل	٢٨٧	٢٥
دهوك	أكثر من ٩٠٠	
السليمانية	غير متوفر	؟
مختلطة (أكثرية سنية)		
ديالى	٣٠٠	؟
صلاح الدين	٢٠٨	؟
التأميم (كركوك)	١١٠	؟
مختلطة (أكثرية شيعية)		
البصرة	١٠٠	
الناصرية	٨٠	
شيعية		
بابل (الحلة)	٢٠٠	
كربلاء	٧٠	
ميسان (العمارة)	٦٠	
المثنى (السماوة)	؟	
النجف	٤٣	
القادسية (الناصرية)	٨٠	
ذي قار (الديوانية)	٣٢	
واسط (الكوت)	٥٤	

مع احترام الاستقطاب السياسي في الصراع على السلطة السياسية والثروة النفطية وتعمق الانقسامات الطائفية، احتلت المؤسسات الدينية دوراً قوياً، وحتى مصيرياً في بعض الأحيان، يتراوح بين تعزيز الانتقال السلمي وبين التشجيع على العنف (تحويل المساجد إلى مستودعات أسلحة وبؤر لترويج العنف). إلا أنَّ هذه المؤسسات الدينية والحركات الاجتماعية والمجموعات المسلحة التي انبثقت منها ليست موحدة في توجيهاتها الأيديولوجية -السياسية ومصادر تمويلها والشبكات الإقليمية أو المدينية التي نشأت عنها. وغالباً ما تمزق المنافسة القبلية والعائلية والمدينية بعض هذه المؤسسات والتيارات. وتستمد المجموعات السنية مثلاً تمويلاتها من الخليج وبعض الشبكات السنية في أنحاء العالم. أما المؤسسات الشيعية، فهي تستفيد من جمع الضرائب الدينية العامة (الخمس). فقد زاد شيعة الخليج مثلاً مدفوعات الخمس ثلاثة أضعاف للسيستاني وغيره إثر زيادة دوره السياسي في المرحلة الانتقالية في العراق. ويشير بعض التقديرات إلى أنَّ حجم تمويل سائر المؤسسات الدينية في العراق يصل إلى ستين مليون(أو ثمانين حسب تقديرات أخرى) دولاراً أمريكياً في الشهر. علينا أن نتذكر دائماً أنَّ عقيدة التقليد الشيعية (مرجع التقليد) هي عالمية. ولهذا، فإنَّ شبكات التمويل والتعبئة عابرة للدول. وهذا التأثير المتبادل عبر الحدود له مفاعيل متضاربة على السياسة في العراق وإيران والخليج، كما أن هناك أهمية مماثلة على الجانب السني لجهة التمويل والتكافل السياسي .

الجانب الشيعي:

لعل أهم مؤسسةغير رسمية هي مرجعية السيد السيستاني التي

تحظى بدعم المراجع الأربعة الكبار في العراق. وتتمتع هذه النخبة الصغيرة، والتي هي في معظم الأحيان غير عراقية، بنفوذ ديني هائل. وإن هذه المؤسسة غير الرسمية- تتوفر على واردات ضخمة وشبكات مدارس ومساجد وشبكة وكلاء لجمع الأموال- بقاعدة تعبئة وتحريك ثابتة تستطيع أن تحرِّك مئات الآلاف. ويؤمِّن مفهومها المعتدل والسلمي عن الإسلام التوازن أمام راديكالية المدرسة الخمينية، إلا أنَّ معارضتها لمبدأ التوافقية والفيدرالية قد تكون شائكة. ومن المفارقة أن الأحزاب الإسلامية الشيعية تعتمد بشدة على هذه المؤسسة لتحسين أدائها وتوحيد صفوفها.

ويلاحظ أن نفوذ مؤسسة المرجعية يتناسب عكسياً مع تزايد نفوذ الطبقة السياسية الشيعية، باتساع دور مؤسسات الدولة الجديدة. من هنا تناقص دور المؤسسة في لجم التطرف الشيعي، رغم استمرار دورها في لملمة صفوف الكتلة الشيعية. لعل خلافة السيستاني ستترك فراغاً مقلقاً لجهة ضبط التطرف .

وتأتي حركة الصدر في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. وهي ربما تعرقل صفتها غير الرسمية خلافة السيستاني فتزيل عائقاً كبيراً كان يكبح النزعات المتطرفة.

مؤسسة دينية غير رسمية وحركة اجتماعية في آن واحد، وتمثل بعقائدها الأصولية-الشعبوية وروابطها الإيرانية حركة واحتجاج صغار رجال الدين الذين يتحدرون من أوساط فقيرة.

أما المؤسسات الثالثة، فنجد شبكات المنافسين وطلاب الدين الشباب الذين يتجمعون حول آية الله محمود اليعقوبي، المرجعيةالدينية لحزب الفضيلة. وقد كانوا يشكلون جزءاً من كتلة الصدر حتى

انقسامهم في نيسان ٢٠٠٣. وهم مجموعة محافظة ولكن غير عنيفة نسبياً.

والمؤسسة الرابعة هي تلك المتمحورة حول آية الله محمد تقي المدرسي، وهو شخصية قوية مؤيدة للخميني مدعومة بقوة من كربلاء وإيران.

ولهذه المؤسسات - الحركات غير الرسمية جميعها جمعيات ونواد خاصة بها، بما فيها منظمات غير حكومية من جميع الأصناف. وبهذا المعنى فإننا نتحدث عنها بوصفها «مؤسسات".

أخيراً، إنَّ للزعيم الإيراني علي خامنئي فرعاً خاصاً داخل العراق (مكتبه الرئيسي كمرجعية دينية موجود في النجف ويديره محمد مهدي الآصفي الذي كان في ما مضى ناطقاً باسم حزب الدعوة الإسلامية).

الجانب السني:

هنالك ثلاثة مؤسسات- حركات رئيسة. فهناك أولاً، جماعة الإفتاء التي يقودها عبدالله الجنابي، والتي تشكل مجموعة سلفية (متشددة جداً) تضم شبكات خاصة من المساجد والمعاهد الدينية المحلية، علاوة على العلائق القبلية والعلاقات الدولية مع منظمة القاعدة. تقود هذه الجماعة العنف وتناصره.

أما المؤسسات الثانية، فهي جماعة علماء السنة التي يقودها حارث الضاري، وهو دكتور في الشريعة (اختصاصه: الحديث) وزعيم قبلي (قبيلة زوبع) ويرى فيه البعض قيادياً بعثياً. ولهذه المجموعة علاقات مع منظمة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط وهي تستفيد من التمويل الإقليمي والعالمي. وهي، أيضاً، تشجع على العنف، رغم ما

تظهر من الليونة الجزئية بعد انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥.

هنالك أيضاً مجموعات من المتصوفة والقادريين والنقشبنديين. تقود المجموعة الأولى عائلة الكاكا (أربيل) ولديها تكايا في الأنبار وسامراء وبغداد، ولها علاقات بالمجموعات الإسلامية العربية بما فيها المذكورة سابقاً. وعلى عكس القادرية، فإنَّ النقشبندية ذات علاقات ضعيفة بالنظام المخلوع، وهي على تعاون كبير مع عائلة البارازاني. ويقتصر دورها على التقوى والصفاء الروحي.

الاتحادات القبلية:

ابتداء تعُد جماعةتقوم على روابط قرابية، وهي بهذا تقع خارج مفهوم المجتمع المدني الذي يستبعد أي تنظيم اجتماعي إرثي، أو أية رابطة غير طوعية. لكنَّ القبائل في ظروف العراق الراهنة طوَّرت أشكالاً مختلفة من التنظيم الاجتماعي، أخذت إحداها شكل اتحادات اجتماعية حضرية عابرة للطوائف والقبائل. هذا هو حال الاتحادات القبلية التي أنشأها في بادئ الأمر النظام المخلوع وأحياها زعماء جدد أو قدامى. ولمعظم الاتحادات مجالس جماعية وزعماء منتخبون فردياً أو اجتماعياً كما في أي نادٍ اجتماعي أو تجمع طوعي. من هنا، فإن الاتحادات القبلية في الحواضر تختلف جذرياً عن بقايا النظام القبلي في المناطق الريفية حيث إن الانتماء إلى القبيلة بالولادة وليس بإرادة حرَّة، وهو حصري وليس مفتوحاً.

والإتحادات الحضرية القبلية قليلة عددياً. لكن عملها يقتصر على الصعيد المحلي ولا يتعداه إلى الصعيد الوطني. ويظهر ذلك جلياً في خسارتها في الانتخابات العامة بالتضارب مع النجاح النسبي في

الانتخابات البلدية. فباستثناء غازي الياور، لم تسجل أية مجموعة قبلية نجاحاً في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ التأسيسية. في حين تدلنا نتائج الانتخابات البلدية في المحافظات على النجاح الذي حققته بعض الجمعيات القبلية من هنا وهناك إما مباشرة أو عبرالدخول في قوائم قويةفردياً أو جماعياً. وقد ضمن بعض قادة الاتحادات القبلية الحضرية الفاعلة مقاعد في البرلمان إثر انضمامها إلى كتل الأكراد أو الشيعة أو الوسطيين النافذة.

وستظل هذه الاتحادات القبلية جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني، بفضل خصائصها الحديثة-التقليدية. هذه الاستمرارية تترسخ في الواقع وتشير إلى أنَّ القيم والمبادئ التقليدية لا تزال حية، بما فيهانظام القضاء العراقي الذي يتولاه عادةً وجهاء القبائل وغيرهم من أصحاب المقامات الاجتماعية الرفيعة. ولن تفقد هذه الاتحادات القبلية مغزاها إلاّ بعد ترسيخ المؤسسات الاجتماعية الرسمية والقيم الحديثة(**)

(**) ثمة مجموعة من الاتحادات القبلية توجد أيضاً في القائمة الشاملة للكيانات السياسية التي تقدمت للانتخايات العامة والجمعية. أما تلك التي لم تتقدم فقد كانت غير قادرة على دفع تكاليف التسجيل ومن هنا لا يمكن أخذها بعين الاعتبار.
وقد نظمت مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات ومركزها واشنطن بالتعاون مع المؤتمر الإسلامي الأميركي ومنتدى النساء المستقلات مؤتمراً ناجحاً جداً للنساء العراقيات القياديات في الأردن، من ٩ إلى ١٣ نيسان ٢٠٠٥. وقد ضمَّ هذا المؤتمر حوإلى ١٥٠ امرأة قيادية تمثل المنظمات النسائية عبر العالم.
جمع معهد الولايات المتحدة للسلام USIP والمؤسسة الوطنية للديموقراطية NED وغيرها من المعاهد الأميركية معلومات مفيدة حول «من هو من »في المنظمات العراقية غير الحكومية. وقد تعذر الوصول إلى قاعدة المعلومات الشاملة في وزارة التخطيط عند كتابة هذا التقرير . =

وتعتبر معظم هذه الإتحادات مسالمة ومعتدلة. لكنها لم تتحرر من ضغوط السياسة المحلية العظيمة، فبعضها يتورط في السياسات العنيفة، كما هو الحال في الأنبار وبعض أجزاء الموصل وديالى.وهناك حالات معاكسة وقفت فيها بعض القبائل من الأصوليين أوانصار النظام القديم دفاعاً عن زعمائهم أو بعض أعضائهم.

النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية:

يمثل نشوء وتزايد المنظمات غير الحكومية شكلاً جديداً من أشكال الروابط الاجتماعية في العراق، وهي تؤلف نبتات المجتمع المدني، إذ تعتبر المنظمات غير الحكومية التي تتبنّى قضايا معينة ظاهرةً جديدة على المجتمع العراقي بكل ما للكلمة من معنى.

حصل هذا التطور في مسارين: انطلاق قوى المجتمع المتحررة من سطوة الدولة الشمولية بشكل عفوي، من جانب، ودفع نمو هذه المنظمات الطوعية بحفز مقصود من سلطة الائتلاف الموقتة بزعامة بول بريمر الذي أصدر مرسوماً خاصاً يقضي بإنشاء وزارات جديدة، منها وزارة حقوق الإنسان والبيئة والمرأة التي يرتبط وجودها بقضايا أساسية تتصل بمنظمات المجتمع المدني وفتح الباب لتأسيس هكذا منظمات. ولم يقيد إنشاء هذه المنظمات إلا بضوابط التسجيل التي التزمتها إدارة بريمر والحكومة الموقتة (أياد علاوي). وأسندت صلاحيات التسجيل إلى وزارة التخطيط والتنمية.

وجاء الدستور ليقر الحقوق المدنية واللامركزية والحكم

= تمّ الحصول على هذه الأرقام من دار نشر جريدة الصباح ورئيس تحريرها في بغداد في آب ٢٠٠٣. وهي قد تكون مضخمة قليلاً.

الديمقراطي والفيدرالية والحريات العامة واستقلالية المجتمع المدني. وتنص المادة ٣٦، مثلاً، على كفالة حريات التعبير والصحافة والاجتماعات العامة، ولكنها تقيد ذلك بضوابط النظام العام والآداب، وتقر المادتان ٣٧و ٤٣ بحرية تشكيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على أن تنظم بقانون.

ما تزال فكرة وواقع العمل المدني الطوعي المستقل جديدة على تقاليد مجتمع ظل تحت جنح التوتاليتارية طويلاً واعتاد أن ترافق الأحزاب كوكبة من امتدادات نقابية مهنية من اتحادات طلاب إلى منظمات نسوية أو روابط مثقفين وصحافة وهلمجرا. إذن، باستثناء الاتحادات النسائية والشبابية وغيرها من الاتحادات والجمعيات التي لها تاريخ عميق من النشاط الاجتماعي والعمل المدني.، لم يتوفر العراق على «مجتمع مدني »من المنظمات غير الحكومية. فالنقابات والاتحادات هي تشكيلات قطاعية تعنى بجمهرة محددة من المجتمع، أما المنظمات غير الحكومة فتتركز عادة حول قضية أو قضايا: البيئة، التعليم، حقوق الإنسان، منع النزاع الإثني، أو النزاع الديني، العنف الأُسري، وهلمجرا. ورغم هذا التباين، فإن الاتحادات القديمة والمنظمات الطوعية غير الحكومية الجديدة هي جميعاً من النسيج الحي للمجتمع المدني. وحتى الآن، تعتبر الجمعيات النسائية الأكثر حيوية ونشاطاً رغم التحزب الضيق لمعظمها، وقد أظهرت بعض الحركات النسوية مستوى من الاستقلالية، خصوصاً لجهة حماية حريات المرأة، وهي تعكس الوجه الأكثر تقدماً في الحياة المدنية الاجتماعية.

يصعب تأكيد عدد المنظمات غير الحكومية في العراق، وتقدّر مصادر رسمية في وزارة التخطيط بأن عددها يزيد على خمسة آلاف.

وهي تركز على قضايا المرأة والثقافة والبطالة والمفقودين والإسكان والتعليم والأبحاث والتدريب وإعادة التأهيل وحرية الأديان والحوار ما بين الطوائف والمصالحة وما شابه.

وبينما يفيد المجتمع بأكمله من رغبة وكالات المساعدة الدولية والهيئات الدولية (في الأمم المتحدة) لتطوير المجتمع المدني عبر التمويل والتدريب والتثقيف، فإن العراقيين يميلون بشدة إلى التمسك بهذه الفرصة. وإن الظروف الأمنية لم توقف التدريب؛ بل تمَّ تحويله إلى الأردن حيث يتم حالياً إجراء معظم حلقات التدريب والتثقيف.

وهناك مجموعة من العوامل السلبية، تعرقل نمو المنظمات غير الحكومية حالياً أبرزها العنف السياسي والإجرامي، إضافة إلى النزعات الاستبدادية التي تظهرها الأحزاب الإسلامية التي تضايق الناشطين الاجتماعيين أو تعوق تصنيفهم ضمن جمعيات بسيطة. ومن العقبات أيضاً معاناة المنظمات غير الحكومية العاملة من قلّة الخبرة في التنظيم وقلة المعرفة في حشد المساندة الاجتماعية والرسمية وغيرها من الأوجه الخاصة بها خصوصاً في ما يتعلّق بمسائل التمويل. لذا فإن العراقيين المتعلمين في الغرب هم الأكثر إفادة من فرص تطوير وادارة منظمات المجتمع المدني، وينبغي لهذه الفجوة أن تزول بأقصى سرعة.

كما تعاني المنظمات غير الحكومية من عدم توفر المباني أو المعدات المناسبة (الإنترنت مثلاً) أو العمال المؤهلين. وهي بحاجة إلى برامج مكثفة لإزالة هذه العوائق.

ومن أبرز العقبات أيضاً الفساد. إذ إنَّ عدم توفر الرقابة المناسبة من قبل المانحين قد يوقع المنظمات غير الحكومية في فخ الممارسات الفاسدة، كسوء استغلال التمويلات أو سوء استخدام التفويض.

وكثيراً ما يتم انتقاد المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط على مثل هذه الممارسات الشاذة. حتى إنَّ أحد الكتّاب اقترح زيادة أحرف على أسماء هذه المنظمات غير الحكومية لتصبح TINGOs أو FINGOs أو GINGOs وغيرها، حيث تدل أحرف T وf وG على المنظمات غير الحكومية المرهونة للقبائل (Tribal) والعائلات (Family) والعصابات (Gangster).

الفصل السادس
الإعلام وولادة الرأي العام

أدّى إلغاء قانون تنظيم قطاع الإعلام في حزيران ٢٠٠٣ إلى فورة إعلامية كبيرة تمثلت في نشر أعداد هائلة من الصحف وتأسيس عدد كبير من شبكات التلفزيون والإذاعة . قابل ذلك تهافت مماثل من الجمهور على امتلاك أجهزة استقبال الفضائيات، من صحون وهوائيات وغيرها والاندفاع إلى مقاهي الإنترنت. إن انتهاء احتكار الدولة لوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية حوّل الفئات الحضرية الميسورة نسبياً من العراقيين من مواطنين محليين جاهلين ومضلَّلين إلى جمهور عالمي كوني. ومكّنت الفوضى التي سادت لأسابيع عدّة المخربين من تفكيك الإذاعة والتلفزيون والمطابع الحكومية، وسرقة المعدات أو تخريبها، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأرشيف المسموع والمرئي الذي كان جزءاً من تاريخ الأمة صوتاً وصورة.

وازداد الضغط على دور الطباعة المحلية، ما أدّى إلى نقص في الورق يقابله ندرة في الصحافيين والمحررين. ففي أقل من شهر (أيار- حزيران ٢٠٠٣) صدر ما يزيد على مئتيّ جريدة على أنواعها المختلفة.

ثمَّ قارب عددها الثلاثمئة بعد شهر واحد من ذلك. ولأنَّ الصحافة المحلية لا تستطيع منافسة الإعلام الخارجي لناحية النوعية والتمويل والمعدات والخبرات، فقد ولِد إعلام رديء وفقير إلى جانب إعلام حزبي مؤدلج كادت أن تحجب النبتات القليلة من الصحافة ذات المهنية العالية. وانضمَّت نخبة الصحافيين العراقيين إلى مكاتب الإعلام العربية والعالمية حيث الأجور العالية.

يصدر بعض هذه الصحف مرتين في الأسبوع، ويصدر بعضها الآخر أسبوعياً أو مرة كل أسبوعين، والقليل منها يطبع يومياً. والجرائد اليومية، وكما هو متوقع، حكر على الأحزاب السياسية الثرية، كحزب المؤتمر الوطني العراقي INC، والحزب الديموقراطي الكردستاني KDP، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني PUK وحزب الوفاق الوطني العراقي INA والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق SCIRI وحزب الدعوة وغيرها.

أطلقت سلطة الائتلاف الموقت شبكة الإعلام العراقية IMN، وهي نسخة عن شبكات C-SPAN الأميركية الحكومية، لكن النظير الاميركي محايد حزبياً. ويراقب هذه الشبكة مجلس من الخبراء غير الحكوميين تمَّ انتقاء معظمهم من قبل الأحزاب الدينية النافذة. وفور تأسيسها، أصدرت الشبكة يومية «الصباح »التي تطبع ١٥٠٠٠٠ نسخة لتأمين حاجات الجمهور للأخبار (أنظمة ومراسيم سلطة الائتلاف الموقت وغيرها من المعلومات الرسمية المهمة). وهي لا تزال من أبرز الصحف اليومية في العراق من حيث التوزيع(***).

وكما هو الحال بالنسبة إلى الحركات النسوية وغيرها من الجمعيات، تسيطر الأحزاب الكبيرة سيطرة نسبية على المراكز العليا في

الإعلام المطبوع. ومع أنَّ حرية الإعلام نظرياً تسمح لأي فرد بإصدار جريدته الخاصة، فإنَّ عدم توفر التمويل والخبرات والحماية لا يزال يشكل عائقاً كبيراً أمام ذلك. فعلى عكس المستثمرين الخليجيين، لا يزال رجال الأعمال العراقيين ينظرون إلى الإعلام المطبوع على أنه قطاع غير مربح، متغافلين عن سوق الإعلانات الذي هو أساس الاستثمار الإعلامي. وهذا الوضع يضع الإعلام تماماً تحت رحمة الجماعات السياسية وما لها من رعاة إقليميين أو مانحين خارجيين أو وكالات المساعدة العالمية. وباستثناء صحيفة «الصباح »اليومية، فإن الصحف اليومية الناجحة هي تلك التي توزع أكثر من عشرة آلاف نسخة يومياً (علامة الاستمرارية)، وهي قليلة جداً: نذكر منها «المدى» و«الزمان» و«الصباح الجديد».

لا يزال الإعلام الإلكتروني في العراق جنينياً. فبعد أكثر من ثلاثة أعوام على زوال حكم البعث، وجد الجمهور العراقي نفسه تحت التأثير القوي للإعلام الإلكتروني الإقليمي غير الودي الجزيرة ومركزها قطر والعالم في طهران، والمنار في بيروت والعربية (قبل تغيير طاقمها القيادي أواخر عام ٢٠٠٤) الذي احتكر جمهور الإعلام من دون مواجهة أية تحديات جدية. وتركزهذه الوسائل على العنف وتصوِّر العصيان على أنه أعمال شرعية أمام دهشة الجمهور وغضبه. في العام ٢٠٠٤، تصدَّرت الساحة ثلاث شبكات عراقية ناجحة نسبياً: الشرقية لسعد البزاز (رئيس تحرير جريدة الزمان اليومية) وهي في الطليعة؛ الفيحاء وهي شبكة معتدلة مقرّها الخليج وتمولها على الأرجح وكالات

(***) أول رئيس تحرير لها كان إسماعيل زايد وهو صحافي متمرس ورسام، خلفه محمد عبدالجبار، إسلامي متمرس من حزب الدعوة.

المساعدة الأميركية. أما الشبكة الثالثة، النهرين، فهي بتمويل إسلامي شيعي. وقد نمت هذه المحطات إلى تسع حالياً. أمّا محطات الإذاعة المحلية والتي تديرها جماعات سياسية بارزة أو جماعات محلية مستقلة (عندما يكون التمويل من وكالات مساعدات وبرامج دولية)، فهي توصل الصوت للمصالح الاجتماعية في المحافظات والأرياف التي طالما أُهمِلَت.

وعلى الرغم من البنية الضعيفة للإعلام المطبوع والإلكتروني، فإنه يزداد قوة بالتدريج ويساهم في ما يمكن أن نسميه ولادة رأي عام قوي في العراق. وعلى الرغم من قوة تأثيرالكلمة الشفاهية التي تنتشر عبر منابر المساجد وعن طريق الدعاة، فإن وسائل الإعلام بدأت تأخذ موقعها كأداة لتحديد مشاعر الجمهور ومواقفه.

وقد سبق تطورُ الإعلام في المنطقة الكردية بكثير تطورَه في المناطق العربية. فقد أسست الحكومات المحلية في أربيل والسليمانية خلال ثلاثة عشر عاماً من الحكم الذاتي القائم فعلاً (١٩٩٠-٢٠٠٣) نسخة مطابقة عن شبكات الإعلام الرسمية المركزية الموجهة؛ لكن في الوقت نفسه، كانت للجماعات المحلية من آشوريين وكلدانيين وتركمان منافذها الخاصة. كذلك الحال بالنسبة إلى الأحزاب غير الحاكمة، كالجماعة الإسلامية (الرابطة الإسلامية أو الحزب الشيوعي الكردي) التي لها محطاتها التلفزيونية والإذاعية الخاصة.

لا يزال الإطار التنظيمي للإعلام ضعيفاً. وقد استبدلَت رقابة وزارة الإعلام القديمة بهيئة عليا لمراقبة المعايير الأخلاقية والمهنية. إلاّ

مقابلات مع مستثمرين عراقيين

أنَّ الفوضى لا تزال سائدة. كما أن التهديد المسلح يحد من حرية الإعلام في التغطية المهنية النزيهة.

إذاً، فقد باتت ولادة الإعلام الحر في العراق واقعاً معيشاً، لكنها لا تزال تتطلَّب جهداً قوياً لجهة التمويل المستقل والخبرات والمعدات والاحتراف وبالطبع انتهاء عصر الميليشيات. ولم تعد محاولات السلطة المركزية لتقليص هذه الحريات تنجح. على عكس الإعلام الموالي (ذلك الذي تملكه الأحزاب والمؤسسات السياسية النافذة) يواجه الإعلام الخاص تحدياً طويل الأمد لمواجهة النزعات الاستبدادية لإلغاء حريات الإعلام والرأي العام.

ملاحظات ختامية

ختاماً، تحرَّر المجتمع المدني لتوّه من نصف قرن تقريباً من الاستبداد. ويتوقف نموه الحرّ ونضجه على تعزيز اقتصاد السوق والحريات الديموقراطية وحكم القانون لا الميليشيات. إنَّ الحكومات الثرية بالنفط قادرة، إذا ما سيطرت على الموارد، على تشجيع الحكم الاستبدادي وإلغاء المجتمع المدني الضعيف أو التحكم به. وهذا الأخير لا يمكنه أن يزدهر ويؤدي دوره المطلوب إذا بقيت بنيته المؤسساتية ضعيفة (خصوصاً مؤسسات القضاء). صحيح أنَّ التعددية هي شرط أساسي للمجتمع المدني، إلا أننا نلاحظ أنَّ التعددية ذات ملمح طائفي-إثني، وأن هذا الواقع قد يحافظ على التعدد الطائفي، لكنه يلغي التنوع داخل الطوائف والإثنيات، بل يعرّض غير المتثلين للخطر. فالأحزاب السياسية غير-المؤسساتية الرئيسة تؤمن الدعم للجمعيات المدنية التعددية، لكنها تحاول إخضاعها لسيطرتها، بل وتقوم فعلاً بذلك. أما دور الدين فشائك في ما يخص نمو المجتمع المدني. ورغم أن المؤسسات الدينية هي جزء من المنظمات الوسيطة، فإنها تعوق أحياناً نمو المؤسسات الاجتماعية المستقلة ذات التوجهات الدنيوية في الوقت ذاته.

لا يزال أمام المجتمع المدني طريق طويل وشاق قبل أن يستقر ويتقدَّم. على الأطراف المعنية الدولية أن تبقى متيقظة في إصرارها على الحكومة الصالحة وحكم القانون وإصلاحات السوق لتعزيز المجتمع المدني. وإن المفهوم الموسع للمجتمع المدني ضروري جداً لتثبيت السياسات جميعها التي تهدف إلى هذا التعزيز. كما أن حلقات التدريب المكثفة والمراقبة الشديدة ضرورية جداً.

هذا الكتاب

تحرَّر المجتمع المدني العراقي لتوّه من نصف قرن تقريباً من الاستبداد. ويتوقف نموه الحرّ ونضجه على تعزيز اقتصاد السوق والحريات الديموقراطية وحكم القانون لا الميليشيات. إنَّ الحكومات الثرية بالنفط قادرة، إذا ما سيطرت على الموارد، على تشجيع الحكم الاستبدادي وإلغاء المجتمع المدني الضعيف أو التحكم به. وهذا الأخير لا يمكنه أن يزدهر ويؤدي دوره المطلوب إذا بقيت بنيته المؤسساتية ضعيفة (خصوصاً مؤسسات القضاء). صحيح أنَّ التعددية هي شرط أساسي للمجتمع المدني العراقي، إلا أننا نلاحظ أنَّ هذه التعددية ذات ملمح طائفي - إثني. وهذا الواقع قد يحافظ على التعدد الطائفي، لكنه يلغي التنوع داخل الطوائف والإثنيات، بل يعرّض غير الممثلين للخطر. فالأحزاب السياسية غير المؤسساتية الرئيسة تؤمن الدعم للجمعيات المدنية التعددية، لكنها تحاول إخضاعها لسيطرتها، بل وتقوم فعلاً بذلك. أما دور الدين فشائك في ما يخصّ نمو المجتمع المدني. ورغم أن المؤسسات الدينية هي جزء من المنظمات الوسيطة، فإنها تعوق أحياناً نمو المؤسسات الاجتماعية المستقلة ذات التوجهات الدنيوية في الوقت ذاته.

يستعرض هذا الكتيب الظروف التي تحيط بالمجتمع المدني لعراق ما بعد سقوط صدام، مؤكداً أنَّ ولادة هذا المجتمع لم تأتِ نتيجة فردوس التناغم بل ثمرة تصادم المصالح وتضارب الأجندات، وأن أمامه مساراً طويلاً وشاقاً قبل أن يستقر ويتقدَّم.

سعر الكتاب: العراق: ٧٥٠ دينار - الدول العربية: ٢ دولار أميركي أو ما يعادلها